

الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي بين النص والتطبيق "

شولي بوبكر

جامعة الجلفة

aehtito@gmail.com

proposes reforms to enhance parliamentary oversight in Algeria, including legal amendments, capacity building for MPs, better transparency, and stronger collaboration with civil socie.

الملخص

يستكشف هذا المقال مفهوم الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في الجزائر وفعاليتها. ويبدأ باستعراض الإطار الدستوري والقانوني الذي يمنح البرلمان الجزائري أدوات متنوعة لمراقبة السلطة التنفيذية، مثل الأسئلة الكتابية والشفوية، ولجان التحقيق، والاستجوابات، وطلبات الرقابة. على الرغم من هذه الآليات الرسمية، يُسلط المقال الضوء على فجوة كبيرة بين الأحكام القانونية وتطبيقها العملي. وتشمل التحديات محدودية استقلال البرلمان، والولاءات السياسية، ونقص الخبرة لدى النواب، وتقييد الوصول إلى المعلومات الحكومية. تكشف نظرة مقارنة إلى دول مثل فرنسا وتونس والمغرب عن ممارسات رقابية أكثر صرامة. وأخيراً، يقترح المقال إصلاحات لتعزيز الرقابة البرلمانية في الجزائر، بما في ذلك التعديلات القانونية، وبناء قدرات النواب، وتحسين الشفافية، وتعاون أقوى مع المجتمع المدني.

مقدمة

تحتل الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي مكانة محورية في النظم الديمقراطية، حيث تُعد تجسيداً لمبدأ الفصل بين السلطات، وآلية لضمان مساءلة السلطة التنفيذية أمام ممثلي الشعب. وفي السياق الجزائري، نص الدستور على آليات متعددة تمكّن البرلمان من مراقبة أداء الحكومة، إلا أن الممارسة العملية كثيراً ما تعكس وجود فجوة بين ما تقرّه النصوص وما يُطبق على أرض الواقع. يتناول هذا المقال بالدراسة والتحليل الإطار الدستوري والقانوني للرقابة البرلمانية، والآليات المتاحة للبرلمان الجزائري، إضافة إلى تقييم مدى فعالية هذه الرقابة في الواقع، مع إبراز الإشكالات والمعوقات التي تحدّ من نجاعتها، واقتراح بعض السبل الكفيلة بتعزيزها. أولاً: الإطار النظري والدستوري للرقابة البرلمانية في الجزائر

1. مفهوم الرقابة البرلمانية وأهميتها: الرقابة البرلمانية تعني مجموعة الوسائل التي يمارس من خلالها البرلمان سلطته في متابعة وتقييم أعمال الحكومة. وتستمد الرقابة أهميتها من كونها إحدى وسائل تحقيق الشفافية، وضمان احترام الحكومة للبرامج والسياسات التي تلتزم بها، كما تكرّس التوازن بين السلطين التنفيذية والتشريعية.

2. الأساس الدستوري والقانوني للرقابة: كرس دستور الجزائر لسنة 1996 المعدل والمتمم في 2016 ثم 2020 عدة نصوص تُرسّخ مبدأ الرقابة البرلمانية، ونص على وسائل متنوعة لذلك، أبرزها:

السؤال الشفوي والمكتوب (المادة 151 من دستور 2020)
لجان التحقيق البرلمانية (المادة 161) إمكانية استجواب

This article explores the concept and effectiveness of parliamentary oversight over government actions in Algeria. It begins by outlining the constitutional and legal framework that grants the Algerian Parliament various tools for monitoring the executive branch, such as written and oral questions, investigative committees, interpellations, and motions of censure. Despite these formal mechanisms, the article highlights a significant gap between the legal provisions and their practical implementation. Challenges include limited parliamentary independence, political loyalties, lack of expertise among MPs, and restricted access to government information. A comparative look at countries like France, Tunisia, and Morocco reveals more robust oversight practices. Finally, the article

2. الانتماءات الحزبية والولاءات السياسية: غالباً ما يغلب على النواب الولاء للحزب الحاكم أو للرئيس، مما يؤدي إلى غياب المعارضة البرلمانية الفعالة، ويجعل من الرقابة أداة شكلية.

3. ضعف التكوين والخبرة: كثير من النواب يفتقرون للمعرفة القانونية والسياسية اللازمة لممارسة الرقابة بفعالية، خصوصاً فيما يتعلق بآليات التحقيق ومتابعة تنفيذ السياسات العمومية.

4. غياب الشفافية وصعوبة الوصول إلى المعلومات: لا توجد آلية واضحة للنواب للحصول على المعلومات والبيانات الحكومية، مما يحد من قدرتهم على التقييم الموضوعي لأداء الحكومة.

رابعاً: مقارنة مع بعض التجارب الدولية عند مقارنة الرقابة البرلمانية في الجزائر بنظيرتها في بعض الدول مثل فرنسا أو المغرب أو تونس، نلاحظ ما يلي: في فرنسا، تملك الجمعية الوطنية صلاحيات واسعة ويمكن أن تسقط الحكومة بلائحة لوم واحدة. في تونس، بعد دستور 2014، تم تعزيز الرقابة من خلال تمكين النواب من طلب مساءلة الحكومة وتشكيل لجان دائمة لمراقبة تنفيذ السياسات. في المغرب، أصبحت جلسات مساءلة رئيس الحكومة دورية ومنقولة على الهواء مباشرة، مما يعزز الشفافية. خامساً: مقترحات لتفعيل الرقابة البرلمانية

1. مراجعة الإطار القانوني: ينبغي تعديل بعض الشروط والإجراءات المتعلقة بلجان التحقيق ولائحة اللوم، لجعلها أكثر مرونة وقابلية للتفعيل.

2. تعزيز التكوين والدعم الفني للنواب: إنشاء مراكز دراسات ولجان استشارية تقنية داخل البرلمان لدعم النواب بالمعلومات والخبرات اللازمة.

الحكومة (المادة 153) مناقشة السياسة العامة للحكومة التصويت على لائحة اللوم (المادة 153) بالإضافة إلى القوانين العضوية التي تُفصل كيفية ممارسة هذه الأدوات. ثانياً: آليات الرقابة البرلمانية بين النص والتطبيق

1. الأسئلة الشفوية والمكتوبة: تُعد من أكثر الوسائل استعمالاً، وتمكن النواب من طلب توضيحات بشأن مسائل آنية. لكنها تفتقر في كثير من الأحيان للفاعلية، إذ تتأخر الحكومة في الرد أو ترد بشكل عام دون تفاصيل، مما يُضعف من قيمتها.

2. لجان التحقيق البرلمانية: تعتبر من أنجع أدوات الرقابة، غير أن تفعيلها يصطدم بعراقيل سياسية وإجرائية، مثل ضرورة موافقة أغلبية محددة، وصعوبة الحصول على الوثائق أو استدعاء المسؤولين، مما يجعلها أداة شبه معطلة في الممارسة.

3. الاستجواب ومناقشة السياسة العامة: هذه الوسائل تُعد أقوى من مجرد الأسئلة، إلا أن استخدامها نادر في الجزائر. ويعود ذلك لهيمنة الأغلبية الموالية للسلطة التنفيذية، مما يُفرغ الاستجواب من مضمونه السياسي.

4. التصويت على لائحة اللوم: وهي الوسيلة الأقوى، وقد تترتب عنها استقالة الحكومة. إلا أن اشتراط أغلبية مطلقة، ووجود مجلس الأمة الذي يجب أن يوافق كذلك، جعلاً من هذه الوسيلة مجرد نص غير مفعّل في الواقع.

ثالثاً: التحديات التي تعيق الرقابة البرلمانية في الجزائر

1. ضعف استقلالية البرلمان: النظام شبه الرئاسي في الجزائر يمنح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة، بما فيها تعيين رئيس الحكومة وحل البرلمان. هذا التداخل في الصلاحيات يضعف من مكانة البرلمان كمؤسسة رقابية.

الجزائر بعد التعديل الدستوري 2016. مذكرة ماستر، جامعة باتنة، 2019 .

4. دراسات ومقالات علمية:

مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، أعداد مختلفة. جريدة البرلمان الجزائري (النشرة البرلمانية الرسمية)، منشورات المجلس الشعبي الوطني. تقارير لجنة الشؤون القانونية والإدارية بالمجلس الشعبي الوطني.

3. تحسين العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني: من خلال عقد جلسات استماع عامة ودعوة الخبراء والمنظمات للمشاركة في تقييم السياسات العمومية.

4. ضمان الشفافية: توفير قاعدة بيانات حكومية مفتوحة للبرلمان، وإلزام المؤسسات العمومية بتقديم تقارير دورية تُعرض أمام النواب.

خاتمة تظل الرقابة البرلمانية في الجزائر رهينة لتحولات النظام السياسي ولطبيعة التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وبينما تُشير النصوص الدستورية إلى رغبة في تعزيز دور البرلمان، فإن الواقع العملي يكشف عن جملة من التحديات البنيوية والسياسية التي تقف عائقاً أمام ممارسة رقابية فعالة. ويتطلب تجاوز هذه العقبات إصلاحات شاملة، قانونية ومؤسسية، تُعيد الاعتبار للبرلمان كمؤسسة دستورية تضطلع بدورها الكامل في الرقابة والتقييم.

قائمة المراجع والمصادر

1. النصوص الدستورية والقانونية:

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تعديل 2020. القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 أغسطس سنة 2016، المتعلق بتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة. النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، 2021. بن سعيد، عبد الكريم. النظام السياسي الجزائري. دار هومة، الجزائر، 2019. بوشنافة، محمد. القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة. دار الخلدونية، الجزائر، 2020. أحمد، بوزيد. الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظام الدستوري الجزائري. دار المعرفة، الجزائر، 2018. رزيق، نسيم. الرقابة البرلمانية على الحكومة في النظام الدستوري الجزائري. مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2020. بن ناصر، كمال. فعالية الرقابة البرلمانية في